

تقرير الدائرة القانونية المقدم لاجتماع المجلس الإداري

المنعقد ما بين 14 و 16-12-2012

وخطّة عملها لعام 2013

خطّة عمل الدائرة القانونية خلال عام 2012

أولاً: قانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات

نظرا للانتهاء من وضع مسودتي القانونين يصبح العمل سيقصر على اجراءات التوعية لقاعدة الاتحاد وآليات الضغط والتأثير على مراكز القرار وفقا للمستجدات والتغيرات حال وقوعها بمعنى الجاهزية في حال اجراء الانتخابات وتشكيل مجلس تشريعي جديد.

أولا على صعيد توعية قاعدة الاتحاد:

- تعميم الوعي بالتعديلات القانونية وأسبابها للمستوى الكادري في الاتحاد في جميع المحافظات بواقع اجتماع كل اربعة اشهر. اي بمجموع اربعون ندوة بالتنسيق مع العلاقات الداخلية لتنظيم الاجتماعات.
- التنسيق مع المؤسسات النسوية التي لديها برامج قانونية للاستفادة من برامجها في حال وجودها وان لم توجد فبإمكانيات الاتحاد.
- استمرار العلاقة مع اللجنة الوطنية لقانون الاسرة ومع الكتل البرلمانية لمتابعة نتائج الاجتماع مع الامناء العاميين بآليات طرح وتميرير القانون من جانب، ومتابعة آليات تشكيل اللجنة الوطنية للقانون.

ثانياً: على صعيد القرار 1325

الائتلاف الوطني للقرار: عقد الاجتماعات الدورية للائتلاف بغرض تثبيته ووضع خطة لعمله.

دعوة المنظمات النسائية التي تملك برامج للقرار (مركز اليونسكو، مفتاح، المرأة العاملة) لإدخال خطة الاتحاد وتنفيذها.

التنسيق مع دائرة العلاقات الخارجية في الاتحاد لتفعيل العمل بالشق الخارجي للقرار على صعيد التحالفات والشبكات.

ما انجز من الخطّة

على صعيد قانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات:

أولاً: التوعية : بالتعاون مع طاقم شؤون المرأة عقدت ثلاث ندوات في نابلس وطولكرم ورام الله حول قانون الاحوال الشخصية.

كما تم عقد ندوة في نابلس تم التعاون فيها مع المركز الفلسطيني لحل النزاعات المجتمعية.

ثانياً: المشاركة في الاجتماع مع مستشار الرئيس القانوني السيد حسن العوري

ثالثاً: المشاركة في الاجتماع مع معالي وزير العدل. علي مهنا

على صعيد العمل بالقرار 1325:

1- تم انجاز الكراس التوثيقي الخاص باعمال المؤتمر الذي تم عقده من قبل الائتلاف في نهاية عام 2011.

- 2 زودت الجمعيات والمراكز النسوية الإئتلاف الوطني للقرار 1325 ببرامجها ومشروعاتها للاستفادة منه.
- 3 شارك الاتحاد في برنامج التوعية القاعدية مع جمعية المرأة العاملة للتنمية في برنامج التوعية الخاص بالقرار على صعيد القاعدة.
- 4 شارك الاتحاد في أنشطة مفتاح التنقيفية بالقرار على صعيد الإنتلافات المشكلة في المحافظات.
- 5 شارك الاتحاد بدورة توثيق الانتهاكات المنظمة من قبل مفتاح مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة.
- 6 شارك الاتحاد في ورشة العمل المنظمة من قبل مفتاح حول الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة الفلسطينية في الخليل وعراق بورين
- 7 تم اعداد ورقة موقف حول القرار لعرضها في الاجتماع المعقود مع السيد جيمس موري – مسؤول العلاقات السياسية في مكتب الامم المتحدة.